American Policy Toward Iran Under Trump and Its Impact on Regional Security

Lecturer. Dr. Hazim Hameed Jabr
University of Basrah / Center for Basrah and Arabian Gulf Studies
E-mail: hazim.jabar@uobasrah.edu.iq

Abstract:

This study provides an analysis of the U.S. administration's policies under President Donald Trump toward Iran, with the aim of determining whether these policies align with the traditional American stance opposing Iran or represent a distinct shift in the trajectory of conflict between the two countries. The research adopts a comparative descriptive methodology and concludes that Trump's policies deviated from the customary American approaches to international issues by seeking, in a more escalatory manner, to undermine Iran's regional influence. These policies possessed characteristics that set them apart from those adopted by previous administrations. Despite this hardline strategy, these policies failed to achieve the central objective of forcing Iran to sign a new agreement, highlighting the limitations of their effectiveness in realizing their goals.

Keywords: Donald Trump's policy, the Iranian nuclear agreement, Iranian confrontation, security in the Middle East.

السياسة الأمريكية تجاه إيران في عهد ترامب وأثرها في الأمن الخليجي

المدرس الدكتور حازم حميد جبر
جامعة البصرة / مركز دراسات البصرة والخليج العربي
E-mail: hazim.jabar@uobasrah.edu.iq

الملخص:

تستعرض الدراسة تحليلًا لسياسات الإدارة الأمريكية تحت قيادة الرئيس دونالد ترامب تجاه إيران، بهدف تحديد ما إذا كانت هذه السياسات جزءًا من الاتجاه العام للسياسة الأمريكية التقليدية المتعارضة مع إيران، أم أنها تمثل تحولًا مميزًا في مسار الصراع بين البلدين. يعتمد البحث على المنهج الوصفي المقارن، ويخلص إلى أن سياسات ترامب قد انحرفت عن التوجهات الأمريكية المعتادة في التعامل مع القضايا الدولية، إذ استهدفت تقويض نفوذ إيران في المنطقة بطريقة أكثر تصعيدًا، وتميّزت أيضًا بخصائص مختلفة عن السياسات التي اتبعتها الإدارات السابقة. وعلى الرغم من هذه الاستراتيجية المتشددة، فإنها فشلت في تحقيق الهدف الأساسي المتمثل في إجبار إيران على توقيع اتفاق جديد، مما يعكس حدود فعاليتها في تحقيق أهدافها.

الكلمات المفتاحية: السياسة الأمريكية، إيران، دونالد ترامب، الأمن في الخليج .

المقدمة:

تعدّ السياسة الأمريكية تجاه إيران في عهد إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أحد أبرز المواضيع التي شغلت الساحة السياسية الدولية والإقليمية منذ بداية ولايته في عام ٢٠١٧ وحتى نهاية ولايته الأولى في عام ٢٠٢١. فقد اتسمت هذه السياسة بتغيير جذري مقارنة بسياستها في عهد سلفه، الرئيس باراك أوباما، إذ اختارت إدارة ترامب اتخاذ مواقف تصادمية ومتشددة تجاه الجمهورية الإسلامية الإيرانية. تمثل ذلك في انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي الإيراني في آيار ٢٠١٨، وفرض عقوبات اقتصادية قاسية على طهران، بما في ذلك استهداف قطاعات حيوية مثل النفط والمال، فضلًا عن تصنيف الحرس الثوري الإيراني كمنظمة "إرهابية". كما شملت سياسة "الضغوط القصوى" التي اتبعتها إجراءات متعددة لعرقلة أنشطة إيران الإقليمية، وهو ما انعكس بشكل مباشر على الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط.

إن هذه السياسة، التي سعت إلى إجبار إيران على العودة إلى طاولة المفاوضات والتوصل إلى اتفاق جديد لا يقتصر على ملفها النووي فحسب، بل يتناول أيضًا أنشطتها الإقليمية، أسهمت في تأجيج التوترات الإقليمية وفرض حالة من عدم الاستقرار في العديد من الدول العربية والشرق أوسطية، وعلى الرغم من أن إدارة الرئيس الامريكي ترامب كانت تسعى إلى تقليص النفوذ الإيراني في المنطقة، إلا أن تداعيات هذه السياسات كانت عميقة ومعقدة، وأدّت إلى تصاعد الصراعات العسكرية وزيادة الانقسامات بين القوى الإقليمية والدولية.

تهدف الدراسة إلى تحليل السياسة الأمريكية تجاه إيران في عهد إدارة الرئيس الامريكي دونالد ترامب، مع التركيز على آثارها المترتبة في الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، سواء من خلال التأثيرات المباشرة على استقرار الدول المجاورة لإيران أو من خلال التغيرات في التحالفات الإقليمية والدولية.

إشكالية البحث:

تتمحور إشكالية البحث حول طبيعة السياسات التي انتهجتها إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تجاه إيرانالتي تميزت بطابع تصعيدي وشديد في جوانبها المختلفة، إذ تطرح الدراسة تساؤلاً محوريًا: هل كانت السياسات التي اتبعتها إدارة ترامب مجرد استمرارية لنهج السياسة الأمريكية التقليدي المعارض لإيران، التي بدأت منذ قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، أم أنها تمثل تحولًا نوعيًا في تاريخ الصراع بين البلدين؟

لم يكن من المألوف أن تتخذ الإدارة الأمريكية مواقف بهذه الحدة في التعامل مع إيران، فخلال عقود من العلاقات المتوترة بين الدولتين، اتسمت السياسة الأمريكية بالتذبذب بين محاولات للتهدئة والضغط،

وهو ما انعكس في فترات مختلفة من تاريخ العلاقة بينهما، لكن مع قدوم إدارة ترامب، تغيرت الأدوات والنهج بشكل جذري، من خلال تبني سياسة "الضغوط القصوى" التي تركزت على فرض عقوبات قاسية، وإعادة النظر في الاتفاقات الدولية السابقة، مثل الاتفاق النووي الإيراني الذي أبرم في عهد الرئيس أوباما، هذا التحول استدعى تساؤلات حول ما إذا كان هذا النهج يمثل استجابة للتهديدات الإيرانية المتزايدة في المنطقة أم أنه كان خطوة نحو إعادة تشكيل العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران بطريقة جديدة تميزت بالعدائية المفتوحة.

لذلك، تسعى الدراسة إلى استكشاف مدى ارتباط سياسات ترامب مع التوجهات الأمريكية التاريخية تجاه إيران، وتحليل إذا ما كانت هناك خصوصية أو ملامح جديدة في سياسة الإدارة الحالية التي قد تفتح أفقًا جديدًا في الصراع بين البلدين، كما تهدف الدراسة إلى فهم تداعيات هذه السياسات على الأمن الإقليمي، وكيف ساهمت في إعادة رسم موازين القوى في الشرق الأوسط.

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحليل سلوك إدارة الرئيس دونالد ترامب تجاه إيران، من خلال دراسة الأسس والمحددات التي قامت عليها هذه السياسات، وفحص الدوافع الاستراتيجية التي قادت إلى تبني نهجها التصعيدي. كما يسعى البحث إلى مقارنة هذه السياسات مع السلوك الأمريكي التقليدي تجاه إيران، بما يعكس أوجه التشابه والاختلاف في النهج والسياسات على مر العصور. فضلا عن ذلك، يهدف البحث إلى تقييم تأثيرات هذه السياسات على إيران نفسها، وكيفية تأثيرها على الأمن والاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن السياسة الأمريكية تجاه إيران في مرحلة ولاية الرئيس الأمريكي دونالد ترامب اتّصفت بالتشدد المفرط، الذي اختلف عن سياسات سابقيه من الرؤساء الأمريكيين، مما أثّر على الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط..

منهجية البحث:

استنادًا إلى الإشكالية المطروحة، تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي المقارن، الذي يركز على استكشاف أبعاد الظاهرة موضع البحث، وتحديد العوامل الأساسية التي شكلت سياسات إدارة الرئيس ترامب تجاه إيران. من خلال هذا المنهج، سيتم تحليل العلاقة بين مختلف المتغيرات المؤثرة، مع التركيز على دراسة أسباب السياسات واتجاهاتها، فضلاً عن استعراض أوجه التشابه والاختلاف بينها وبين

السياسات الأمريكية السابقة تجاه إيران، فضلاً عن تفسير أبعادها الاستراتيجية والإقليمية في ضوء الظروف المنطقة، ومن أجل تحقيق أهداف البحث قسم إلى مبحثين وكل مبحث إلى مطلبين تناول كل منهما مرحلة تاريخية قبل اعتلاء الرئيس ترامب منصب الرئاسة، والثاني أثناء رئاسته وطبيعتها تجاه إيران ورؤاها تجاه المنطقة فضلاً عن ومقدمة وخاتمة تمثل الخلاصة والاستنتاجات.

المبحث الأول: توجهات السياسة الأمريكية تجاه إيران في الألفية الجديدة

المطلب الأول: سياسة رؤساء امريكا تجاه إيران في مطلع القرن الواحد والعشرين

مع مطلع الألفية الجديدة، شهدت السياسة الأمريكية تجاه إيران تحولًا جذريًا، متأثرةً بعدة عوامل استراتيجية، أبرزها هجمات ١١ أيلول ٢٠٠١ وتصاعد المخاوف الدولية بشأن البرنامج النووي الإيراني. وجاءت نقطة التحول الرئيسة في آب ٢٠٠٢، عندما كشفت مجموعة معارضة إيرانية عن وجود منشآت نووية سرية تعمل طهران على تطويرها. وأعقب ذلك، في شباط ٢٠٠٣، إعلان مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن اكتشافهم منشآت نووية متطورة في نطنز (لتخصيب اليورانيوم) وآراك (لإنتاج الماء الثقيل)، إذ تبيّن أن هذه المنشآت قد بلغت مراحل متقدمة، مما أثار قلقًا عالميًا متزايدًا بشأن نوايا إيران النووية.(١)

في ظل هذه المستجدات، اتخذت السياسة الأمريكية تجاه إيران مسارًا جديدًا، إذ لم تقتصر العقوبات على التدابير الأحادية التي فرضتها واشنطن سابقًا، بل تحوّلت إلى نهج مدعوم دوليًا من خلال قرارات أممية صدرت عن مجلس الأمن الدولي، مما منح العقوبات شرعية أوسع وتأثيرًا أقوى. وبالتوازي مع ذلك، واصلت الولايات المتحدة الأمريكية توسيع نطاق إجراءاتها الأحادية، مستهدفةً قطاعات اقتصادية حيوية في إيران، من بينها الطاقة، والصناعات التحويلية، والقطاع المالي.

كما شملت العقوبات الأمريكية شخصيات وكيانات إيرانية متهمة بالارتباط ببرنامج طهران النووي والصاروخي، وامتد تأثيرها إلى النظام المصرفي الدولي، إذ فرضت واشنطن قيودًا صارمة على المصارف الأجنبية التي تمتلك حسابات في الولايات المتحدة الأمريكية، في محاولة لعزل الاقتصاد الإيراني عن النظام المالي العالمي. ونتيجةً لهذه التطورات، أصبح النهج الأمريكي تجاه إيران أكثر شمولًا وتأثيرًا، إذ لم يعد قائمًا فقط على العقوبات الثنائية، بل بات جزءًا من إطار دولي أوسع يهدف إلى تقييد القدرات الاستراتيجية الإيرانية، لا سيما في المجالين النووي والصاروخي.

إنَّ إدراج إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن لإيران ضمن ما سُمِّي بـ"محور الشر" في كانون الثاني ٢٠٠٢، بعد أربعة أشهر فقط من هجمات ١١ أيلول ٢٠٠١، شكّل نقطة تحوُّل رئيسية في مسار العلاقات الأمريكية–الإيرانية، إذ أسهم ذلك في تصعيد المواجهة السياسية بين البلدين، وأدى إلى توسيع

نطاق العقوبات المفروضة على طهران. وقد عزَّز هذا التصنيف حالة انعدام الثقة العميقة لدى الجانب الإيراني تجاه الولايات المتحدة، إذ اعتُبر بمثابة ضربة مفاجئة لطهران، خصوصًا في ظل التعاون الذي أبدته في الملف الأفغاني خلال تلك المدة.

كان هذا التصنيف جزءًا من استراتيجية أمريكية أوسع تهدف إلى تحديد الدول التي ترى فيها واشنطن تهديدًا للأمن العالمي، إذ وضعت إيران في قائمة واحدة مع كلٍّ من العراق وكوريا الشمالية، واعتبرتها من الدول التي تسعى إلى امتلاك أسلحة دمار شامل، وترعى ما تصفه واشنطن بـ"الإرهاب الدولي". وقد مثَّل هذا الإعلان صدمة كبيرة لإيران، خاصةً أنها كانت قد أدّت دورًا بارزًا في دعم الجهود الأمريكية للإطاحة بحكومة طالبان في أفغانستان.(٢)

فقد قدّمت طهران، خلال تلك المدة، تعاونًا ملموسًا للإدارة الأمريكية، إذ وافقت على المساعدة في إنقاذ أي قوات أمريكية قد تواجه مخاطر خلال العمليات العسكرية، وسمحت باستخدام أحد موانئها لنقل شحنات القمح إلى مناطق الحرب في أفغانستان. كما قدّمت دعمًا عسكريًا ولوجستيًا لقوات التحالف الشمالي الأفغاني، مما أسهم في السيطرة السريعة على العاصمة كابول.(٣)

ومع ذلك، فإن إدراج إيران في "محور الشر" قوّض هذا التعاون الناشئ، وأعاد العلاقات بين البلدين إلى مسار العداء والتصعيد. فبالنسبة لطهران، مثّل هذا التصنيف دليلًا إضافيًا على أن واشنطن لا تنظر إلى إيران كشريك محتمل في القضايا الإقليمية، بل كخصم استراتيجي يجب احتواؤه ومعاقبته، وقد دفع هذا التطور إيران إلى تبنّي نهج أكثر حذرًا وتشددًا في تعاملها مع الولايات المتحدة الأمريكية، ما أسهم في تعميق حالة الصراع وزيادة الفجوة بين الطرفين.(٤)

وعلى الرغم من السياسة المتشددة التي اتبعتها إدارة جورج بوش الأبن تجاه إيران، ورؤيتها التي اعتبرت أن السبيل الوحيد لمواجهة طهران هو تغيير النظام السياسي القائم فيها،(٥)والاعتماد على "قواعد هادلي"، التي كانت تركز على مبدأ "التنفيذ ثم الحديث"،(٦)وهو ما يعني اتخاذ إجراءات عقابية أو استباقية أولاً ثم الدخول في مفاوضات أو حوار، فإن قنوات الاتصال بين البلدين بقيت مفتوحة.

ورغم التصعيد في الخطاب والسياسات الأمريكية، لم تغلق واشنطن كل سبل التواصل الدبلوماسي مع طهران. ففي شباط ٢٠٠٢، أرسلت وزارة الخارجية الأمريكية رسالة عبر السفارة السويسرية، التي كانت تتولى تمثيل المصالح الأمريكية في إيران، تعبر فيها عن رغبتها في فتح قنوات حوار مع طهران والعمل على حل القضايا العالقة بين البلدين من خلال التفاوض.(٧)

يمثل هذا التناقض في المواقف بين التشدد الظاهر في الخطوات الأمريكية والفتح النسبي للمجال الدبلوماسي تعبيرًا عن استراتيجية متوازنة، تهدف إلى زيادة الضغط على إيران من جهة، مع الحفاظ على

فرص الحوار والتفاوض من جهة أخرى، مما يعكس تفاعلًا معقدًا بين السياسة الواقعية التي تسعى إلى تحقيق أهداف طويلة الأمد، وتكتيكًا يراعي فرص الحلول السلمية.

في سياق تعميق العلاقات المتوترة بين الولايات المتحدة وإيران، قامت طهران في آذار ٢٠٠٣ بتقديم دعم ومساعدة للولايات المتحدة الأمريكية خلال الغزو الأمريكي للعراق، وذلك عبر القنوات الدبلوماسية التي ظلت مفتوحة بين البلدين. وكشف مايكل غوردن في صحيفة "نيويورك تايمز"، في عرضه لكتاب "المبعوث" للديبلوماسي الأمريكي زلماي خليل زاده، عن وجود اتفاق سري بين واشنطن وطهران قبل الغزو، إذ تم عقد اجتماع في جنيف بين السفير الإيراني في الأمم المتحدة، جواد ظريف، ومسؤولين أمريكيين، منهم خليل زاده.(٨)

وبموجب هذا الاتفاق، حصلت الولايات المتحدة على تعهد إيراني بعدم استهداف الطائرات الأمريكية في حال عبرت الأجواء الإيرانية، فضلاً عن تقديم إيران معلومات استخباراتية حول المنافذ التي قد تحاول القوات العراقية استخدامها للهجوم على القوات الأمريكية. علاوة على ذلك، تعهدت طهران بإغلاق حدودها مع العراق لمنع أي محاولة من قبل القوات العراقية للتسلل إلى المناطق الساحلية والالتفاف على القوات الأمريكية.(٩)

وقد اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية هذا التعاون إنجازًا كبيرًا من جانب إيران، إذ أظهر استعداد طهران للعمل مع واشنطن لتحقيق أهداف عسكرية مشتركة في العراق، واعتبر هذا الاتفاق خطوة مهمة في سياق التطورات العسكرية في العراق، إذ سهل تحركات القوات الأمريكية وأسهم في ضمان السيطرة الأمريكية على الأراضي العراقية.

يمكن وصف التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران في تلك المرحلة التي اتسمت بالشكوك بـ"حتمية التعاون"، وهو نوع من التعاون الذي فرضته الظروف الجيوسياسية والأحداث المتسارعة، بالنسبة للولايات المتحدة كان الهدف الرئيس هو تأمين دخولها إلى العراق دون فتح جبهتين في آن واحد، إضافة إلى الحاجة إلى الدعم اللوجستي، أما إيران وبالرغم من أن الغزو الأمريكي كان يعني اقتراب القوات الأمريكية من حدودها، إلا أنها اعتبرت هذه الأحداث فرصة استراتيجية لإزالة النظام البعثي المعادي لها.

وقد تبين بالفعل أن الغزو الأمريكي للعراق أسهم في توسيع نفوذ إيران داخل العراق، وعززت من وجودها السياسي والديني في هذا البلد، مما يعكس أن طهران قد استفادت من الوضع الجديد الذي أتاح لها الفرصة لتوجيه سياساتها في العراق لصالحها، وفي الوقت ذاته عملت على تحجيم التأثيرات الأمريكية والإقليمية التي كانت تضر بمصالحها.(١٠)

في خضم هذه الأحداث المتسارعة، زادت الولايات المتحدة الأمريكية من ضغوطها على الدول التي تقدم التكنولوجيا والمعرفة النووية إلى إيران، وقد تكللت مساعيها في هذا الإطار بصدور قرارات أممية ضد

طهران، من بين هذه القرارات، كان القرار رقم (١٦٩٦)، الذي جعل مطالبات وكالة الطاقة الذرية بإيران أمرًا ملزمًا قانونًا، مما يفرض على إيران الامتثال لمطالب الوكالة بشأن برنامجها النووي (١١). كما تم تبني القرار رقم (١٧٣٧)، الذي فرض حزمة من العقوبات ضد برنامج إيران النووي، إذ تم منع الدول من نقل التكنولوجيا الحساسة التي ترتبط بتطوير الصواريخ النووية إلى إيران، فضلاً عن تجميد أصول عشر منظمات إيرانية واثني عشر شخصًا مرتبطين بأنشطة إيران النووية والصاروخية، واستمرت سلسلة القرارات الدولية ضد إيران، إذ تم تبني القرار المكمِّل رقم (١٧٤٧)، الذي نصّ على منع تصدير الأسلحة إلى إيران، إضافة إلى تجميد الأصول المالية لثمانية وعشرين إيرانيًّا يشتبه في تورطهم في البرنامج النووي الإيراني.(١٢)

وتُظهر هذه القرارات تطورًا في الاستراتيجية الدولية ضد إيران، التي شهدت تزايدًا في العقوبات المتنوعة لمواجهة تقدم طهران في المجالات النووية والصاروخية، مما يعكس القلق الدولي منمع وصول الرئيس باراك أوباما إلى الحكم، حدث تحول كبير في السياسة الأمريكية تجاه إيران، وهو تحول يختلف جوهريًا عن السياسات السابقة، إذ لم يكن أوباما يعتقد أن سياسات المواجهة القائمة على التهديدات المباشرة والخطابات العدائية، فضلاً عن الاعتماد على الوسطاء للحد من تقدم إيران في برنامجها النووي أو تقليص دعمها (للإرهاب) –كما كان يُطلق عليه– أو حتى محاولة إيقاف تطلعاتها الإقليمية، يمكن أن تكون فعالة.(١٣)

بدلاً من ذلك، تبنَّى أوباما نهجًا يعتمد على الدبلوماسية والحوار المباشر، إذ كان هذا مسعىً منه لإعادة بناء الثقة المفقودة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، وفي هذا السياق، كان هدف أوباما رفع تكلفة استمرار إيران في برنامجها النووي، بينما قدم في الوقت ذاته مجموعة من المحفزات الاقتصادية و الأمنية و الدبلوماسية، التي يمكن لإيران أن تحصل عليها في حال تغيير سلوكها.(١٤)

هذا التحول في السياسة كان يهدف إلى إيجاد حلول سلمية مستدامة بدلاً من التصعيد العسكري أو التهديدات الدائمة، محاولًا تجنب الانخراط إلى نزاع طويل الأمد، وفي الوقت نفسه محاولة إيجاد مسار تفاوضي يحقق مكاسب مشتركة للطرفين.

لم تكن سياسات الرئيس باراك أوباما تجاه إيران بديلاً عن فلسفة القوة التي تميزت بها السياسات الأميركية بشكل عام، بل كانت مكملًا لها ضمن إطار استراتيجية أكثر مرونة وتوازنًا، فقد تبنت الإدارة سياسة فرض العقوبات بجميع أنواعها، التي شملت عقوبات تتعلق بالاستثمار وغسيل الأموال، فضلاً عن تقييد بعض القطاعات الاقتصادية مثل صناعة السيارات، وكذلك فرض عقوبات على كيانات إيرانية محددة، مثل الحرس الثوري وقوات الباسيج و قوات إنفاذ القانون. ومع ذلك، كانت هذه السياسات تهدف إلى إعادة الاتزان في السياسة الأمريكية تجاه إيران دون إحداث تغييرات جذرية أو هيكلية في الاستراتيجية

الأميركية تجاه طهران. بل كانت محاولات تعديل السلوك الإيراني، وإعادة ترتيب الأولويات، من خلال تقديم آليات مرنة تركز على التعاون المشترك للوصول إلى الأهداف المحددة.(١٥)

وقد نجحت سياسات أوباما في تحقيق أهدافها المتعلقة بإيران، إذ أسهمت في إيقاف تقدم البرنامج النووي الإيراني، ووضعه تحت الرقابة الدولية، وذلك من خلال توقيع الاتفاق النووي في ١٤/تموز/٢٠١٥، الذي شكل خطوة مهمة نحو تجميد الأنشطة النووية الإيرانية مقابل تقديم حفزات اقتصادية ودبلوماسية لطهران.

المطلب الثاني: دوافع وأسباب سياسة ترامب تجاه إيران

أولاً: دوافع سياسة ترامب المعادية لإيران:

منذ تولّي الرئيس الامريكي دونالد ترامب مهامه الرئاسية في كانون الثاني ٢٠١٧ وحتى انتهاء مدة ولايته في كانون الثاني ٢٠٢١، تبنَّت إدارته أهدافًا استراتيجية كانت تميزها الصلابة والتشدد في التعامل مع إيران، مما يعكس استمرار النهج الأمريكي العام في التوترات مع طهران، وقد كان هذا التشدد متسقًا مع الخطوط العريضة التي سارت عليها غالبية الإدارات الأميركية السابقة، بما في ذلك إدارة الرئيس باراك أوباما، وبالرغم من اتفاق أوباما مع سابقيه في الأهداف الاستراتيجية المتعلقة بإيران، فإنه اختلف معهم في الطرق والآليات المتبعة للوصول إلى تلك الأهداف. بينما اتسمت سياسة ترامب بالتركيز على الضغط الأقصى والعقوبات الاقتصادية المشددة، وهو ما ميز مدته عن السياقات الدبلوماسية التي انتهجها أوباما.

أطلق الرئيس دونالد ترامب استراتيجيته تجاه إيران في تشرين الأول ٢٠١٧، التي تمثلت في عودة التصعيد بين البلدين بعد مدة من الهدوء النسبي خلال إدارة الرئيس باراك أوباما، التي اعتمدت سياسات أكثر دبلوماسية. وقد ركزت استراتيجية ترامب على تبني سياسة الصراع والمواجهة مع إيران، واشتملت على مجموعة من الأهداف الاستراتيجية التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:(١٦)

١. حرمان إيران من السلاح النووي: من خلال تعزيز الجهود الرامية إلى منع إيران من امتلاك القدرة على تطوير أسلحة نووية بأي وسيلة، عبر فرض عقوبات قاسية وزيادة الضغط الدولي.

٢. تحجيم النفوذ الإيراني: ويقصد به الحد من نفوذ الحكومة الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك تقليص أنشطتها الإقليمية العدوانية التي تسهم في زعزعة استقرار المنطقة.

٣. تجفيف مصادر تمويل الحرس الثوري: اتخاذ إجراءات قاسية لقطع التمويلات التي يتلقاها الحرس الثوري الإيراني، وتحفيز المجتمع الدولي على إدانة إيران بسبب انتهاكات حقوق الإنسان سواء بحق المواطنين الإيرانيين أو الأجانب.

٤. تقييد دعم إيران للجهات المسلحة: فرض مزيد من العقوبات الاقتصادية على إيران من أجل تقليص قدرتها على دعم المنظمات المقاومة التي تعمل في المنطقة وخارجها.

٥. إعادة صياغة التحالفات الإقليمية: العمل على إعادة تشكيل التحالفات التقليدية مع الدول الحليفة في المنطقة لمواجهة الأنشطة الإيرانية المتقاطعة مع المصالح الاستعمارية، وتوحيد الجهود لتحجيم نفوذها.
٦. مواجهة تهديدات الصواريخ الباليستية الإيرانية: التصدي للتطورات العسكرية الإيرانية في مجال المنظومات الصاروخية الباليستية وتطوير أسلحة استراتيجية أخرى، والتي تشكل تهديدًا للأمن الإقليمي والدولي.

في هذا السياق، حافظت وثيقة الأمن القومي التي اعتمدتها الإدارة الأميركية في كاون الأول ٢٠١٧ على استمرارية النهج الصارم تجاه إيران، إذ كانت جزءًا من الاستراتيجية التي تبنتها الإدارة الأمريكية تحت قيادة دونالد ترامب. وقد أبرزت الوثيقة إيران كإحدى أبرز التهديدات للأمن الإقليمي والدولي، مشيرة بذلك إلى دورها في زعزعة الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وتعرض المصالح الأميركية للخطر، كما وصفت إيران بأنها نظام استبدادي يسعى إلى تقويض الأمن الإقليمي، ويشكل تهديدًا مباشرا لحلفاء الولايات المتحدة الأمريكية، فضلًا عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بحق شعبها.(١٧)

تُظهر الوثيقة والاستراتيجية التي اعتمدتها الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس ترامب، تشابهًا واضحًا مع الأهداف التي تبنتها الإدارات الأمريكية السابقة، خاصةً منذ بداية الألفية الجديدة وظهور البرنامج النووي الإيراني. على الرغم من أن هذه الأهداف لم تتغير جوهريًا، فإن الاختلاف يكمن في التكتيكات والأساليب المتبعة لتحقيقها، فقد عدت إدارة ترامب أن اتباع سياسة التشدد والمواجهة وفرض عقوبات قاسية قد يُجبر إيران على العودة إلى طاولة المفاوضات وتوقيع اتفاق جديد، وهو ما لم يتحقق. ويرجع ذلك إلى عدة عوامل، من أبرزها إصرار الدول الغربية على الحفاظ على الاتفاق النووي الإيراني وعدم الانخراط في السياسات الأمريكية تجاه طهران. إضافة إلى ذلك، فإن إيران قد استفادت، رغم محدودية تلك الفوائد، من الاتفاق النووي، وأظهرت استراتيجية متكيفة تهدف إلى الصمود أمام الضغوط الدولية، معتمدة على مبدأ التحمل واستيعاب التحديات التي تواجهها.(١٨)

ثانياً: أسباب سياسة ترامب في المواجهة مع إيران

إن التحول الذي طرأ على السياسة الأمريكية تجاه إيران بعد مدة الرئيس الأسبق باراك أوباما، لم يكن مجرد عودة إلى نهج سابق، بل كان نتيجة لتضافر عدة عوامل، دفعت الولايات المتحدة الأمريكية نحو اتخاذ مسار من المواجهة والعدائية مع طهران، وتُعد هذه العوامل أساسية لفهم الأسباب الكامنة وراء تبني هذا التوجه، إذ تكمن أهمية هذه العوامل في كونها تعد بمثابة المفاتيح الرئيسة لفهم التحول الحاصل في الاستراتيجية الأمريكية. ويمكن تلخيص هذه العوامل على النحو التالي:

أولاً: التصورات الشخصية والمعتقدات الثابتة للرئيس ترامب، التي انعكست في توجهاته السياسية. فقد كان ترامب يميل إلى الفكر اليميني المتشدد الذي يتبنى مبدأ الأحادية والانفراد بالقرارات، وهو ما أسهم في تشكيل نهجه الخارجي بشكل عام، وبالتالي سياسة أكثر تشددًا تجاه إيران. تجسّد هذا النهج في اتخاذ قرارات قاسية تركز على تنفيذ سياسات الولايات المتحدة بمعزل عن مصالح الشركاء الدوليين، دون أن يُولى اهتماما كبيرا للتنسيق معهم أو أخذ أولوياتهم في الاعتبار. (١٩)

ثانياً: تطور البرنامج العسكري الإيراني، خصوصًا فيما يخص قدراتها على تصنيع الصواريخ الباليستية المتوسطة والبعيدة المدى، وما يثيره ذلك التطور من مخاوف بشأن إمكانية تجهيزها برؤوس نووية. لقد تمكنت إيران من تحقيق تقدم ملحوظ في تطوير صواريخ باليستية ذات المدى القريب والمتوسط التي تعمل بنظام الوقود الصلب، مثل تلك التي استخدمتها في ضربات عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ ضد "تنظيم الدولة" في سوريا، إذ وصلت إلى مدى ٧٠٠ كيلومتر. كما قامت إيران في كانون الثاني ٢٠١٧ باختبار صاروخ "خرمشهر" الباليستي، الذي عُرض للمرة الأولى في عرض عسكري في سبتمبر ٢٠١٧، ويُعتقد أنه صاروخ يصل مداه إلى ٢٠٠٠ كيلومتر بين المتوسط وفوق المتوسط. فضلاً عن ذلك، أطلقت طهران في آب ٢٠٢٠ صاروخ "قاسم سليماني"من نوع سطح/سطح بمدى يصل إلى ١٤٠٠ كيلومتر. وتشير تقارير إخبارية إلى أن إيران تسعى أيضًا لتطوير صواريخ بمدى يصل إلى ٥٠٠٠ كيلومتر، فضلاً عن سعيها لتطوير صواريخ كروز، رغم التحديات التقنية التي قد تتجاوز قدراتها الحالية.(٢٠)

ثالثاً: من أبرز هذه العوامل أيضاً هو تأثير القوى المعارضة للاتفاق داخل الساحة الأميركية، التي تصدرتها لجنة الشؤون العامة الأميركية–(الإسرائيلية) (أيبك). وفقًا للبيانات المتاحة في السجلات العامة لمجلس الشيوخ الأميركي، فإن الأيباك أنفقت ما يقارب ١.٧ مليون دولار على جهود الضغط المباشر لرفض الاتفاق النووي خلال الأشهر الستة التي سبقت تمريره في الكونغرس الأميركي(٢١).
إلى جانب ذلك، تبرز مجموعة من الشخصيات السياسية الأميركية المنتمية إلى التيار الجمهوري المتشدد، التي أدّت دورًا كبيرًا في التأثير على السياسة الأميركية تجاه إيران، وأبرزهم الذين تم اختيارهم من قبل الرئيس ترامب للانضمام إلى فريقه، مثل مايكل فلين (T. FlynnMichael)(٢٢)، الذي تولى منصب مستشار الأمن القومي قبل أن يضطر للاستقالة على خلفية الاتهامات بالتواصل مع الروس، وكذلك السيناتور (جيف سيشنزJeff Sessions)(٢٣)، الذي كان أحد أقوى داعمي ترامب خلال حملته الانتخابية، ولكنه استقال من منصبه كمدّعٍ عام بعد أن طلب ترامب ذلك نتيجة لرفضه التحقيق في قضية التدخل الروسي في الانتخابات الأميركية. وأخيرًا، كان مايك بومبيو(٢٤)، الذي شغل منصب مدير وكالة

الاستخبارات المركزية ثم وزيرًا للخارجية في نيسان ٢٠١٨، من أبرز الشخصيات الداعمة للسياسة المتشددة تجاه إيران.

رابعاً: ازدياد النفوذ الإيراني في المنطقة، وهو ما تجلى بوضوح في عدة دول مثل العراق، وسوريا، وأفغانستان، واليمن، وغيرها، وعلى الرغم من أن هذا النفوذ الإيراني في المنطقة يُعد عاملاً دائم الحضور ومستمرًا، إلا أن إدارة ترامب ارتبطت به بشكل خاص في سياق تعزيز مواقفها العدائية تجاه طهران. فقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية تصاعد نفوذ إيران في المنطقة كدافع لتبرير سياستها التي اعتمدت على الضغوط القصوى ضد إيران، مع تعزيز هذا الموقف من خلال حشد الأدلة والمعلومات التي تدين السياسة الإيرانية أمام المجتمع الدولي. ومن خلال هذا الإطار، سعت واشنطن إلى دفع القوى الدولية والإقليمية، وبالأخص تلك العربية، للانخراط في تحالفات تصطف إلى جانبها في مواجهة التهديد الإيراني (٢٥)

خامساً: من العوامل المؤثرة أيضًا في السياسة الأميركية تجاه إيران هي مواقف الخصوم الإقليميين لطهران، مثل المملكة العربية السعودية وحلفائها الخليجيين والعرب، هؤلاء يرون في إيران تهديدًا لسيادتهم ومصالحهم في المنطقة، مما دفعهم لدعم سياسات إدارة ترامب بهدف تقليص الدور الإيراني، خاصة في مجال تطوير برنامجها الصاروخي وكبح نفوذها المتزايد في الشرق الأوسط. وكان هؤلاء من أوائل الدول التي رحبت بالقرار الأميركي بالانسحاب من الاتفاق النووي، وأيدوا بشدة إعادة فرض العقوبات على طهران (٢٦)

فضلاً عن إلى ذلك، برزت(إسرائيل) كأحد اللاعبين الرئيسين في هذا السياق، إذ تختلف مواقفها عن دول المنطقة الأخرى، إذ تعد إيران تهديدًا وجوديًا لمستقبلها، بناءً على ذلك، قامت (إسرائيل) برفض الاتفاق النووي بشكل قاطع، داعية إلى إيقاف تمريره في الكونغرس الأميركي. وعُدّ الاتفاق بمثابة "خطأ تاريخي" سيتيح لإيران تطوير قدرات نووية يمكن أن تهدد أمنها مستقبلاً.(٢٧)

المبحث الثاني: الإجراءات السياسية لترامب اتجاه إيران

المطلب الأول: سياسة ترامب في توجيه العقوبات ضد إيران:

في إطار تنفيذ استراتيجية الأمريكية تجاه إيران، اعتمدت إدارة الرئيس ترامب سياسة فرض العقوبات الأحادية التي اتسمت بتنوعها واتساع نطاقها بشكل غير مسبوق مقارنةً بالإدارات الأميركية السابقة. وقد استهدفت هذه العقوبات عدة قطاعات اقتصادية رئيسة، بما في ذلك التعاملات المالية، والصناعات

الأساسية، وقطاعي السيارات والطيران المدني، وكانت بداية تطبيق في آب ٢٠١٨، بموجب الأمر التنفيذي رقم (١٣٨٤٦) لعام ٢٠١٨ .(٢٨)

وفي تشرين الثاني ٢٠١٨، بدأت المجموعة الثانية من العقوبات الاقتصادية الأميركية ضد إيران، إذ استهدفت مجموعة متنوعة من القطاعات الحيوية التي تعد من الركائز الأساسية للاقتصاد الإيراني. شملت هذه العقوبات الأنشطة النفطية والموانئ الإيرانية، فضلاً عن التحويلات المالية من وإلى البنك المركزي الإيراني، فضلاً عن خدمات الاكتتاب والتأمين وإعادة التأمين. كما فرضت العقوبات على مجموعة من الشخصيات البارزة في النظام الإيراني، أبرزهم الزعيم الأعلى، (آية الله السيد علي خامنئي)(٢٩) ، ووزير الخارجية (محمد جواد ظريف)(٣٠) ، فضلاً عن عدد من كبار قادة الحرس الثوري الإيراني. كما طالت العقوبات الأفراد المرتبطين بقطاعات المعادن والنفط والنقل في إيران، في خطوة تهدف إلى تقليص قدرة إيران على ممارسة أنشطتها الاقتصادية الدولية.

وقد استمر تطبيق هذه العقوبات بشكل متسلسل، حتى تشرين الأول ٢٠٢٠، إذ تم فرض عقوبات اقتصادية على نحو ١٨ مصرفًا إيرانيًا، ما شكل ضغوطًا إضافية على النظام المالي الإيراني وحاول الحد من قدرته على التعامل مع الأسواق العالمية.

من بين العقوبات البارزة التي فرضتها إدارة ترامب على إيران، كانت تلك المتعلقة بالأنشطة النفطية الإيرانية، إذ كانت تستهدف بشكل أساس "تصفير صادرات النفط الإيرانية"، التي تُعد المصدر الرئيس للعائدات الإيرانية، إذ تمثل نحو ٨٠% من إجمالي إيرادات الحكومة. وقد صنفت هذه العقوبات على أنها الأقوى والأكثر تأثيرًا من بين جميع العقوبات الأميركية السابقة، بل إنها شملت مجالات لم تشهدها الإدارة الأميركية من قبل، ومع ذلك، لم تنجح هذه العقوبات في تحقيق الهدف الذي كانت الإدارة الأميركية تأمل في الوصول إليه.

إن فرض العقوبات الاقتصادية على الدول غالبًا ما يواجه صعوبات كبيرة في تحقيق النتائج المرجوة، خاصةً عندما لا يكون هناك توافق دولي شامل حول تطبيقها. فالعقوبات لا تأخذ بعين الاعتبار التداخلات الاقتصادية العالمية، خاصة فيما يتعلق بالمنتجات الأساسية مثل النفط، الذي يشكل جزءًا حيويًا في الاقتصاد العالمي. وعلى الرغم من أن إدارة ترامب فرضت استثناءات على ثماني دول، من بينها الصين والهند وتركيا وكوريا الجنوبية – وهي دول تمثل أكبر مستوردي النفط الإيراني – إلا أنه عند انتهاء مدة الاستثناءات، تم رفض تمديدها. ورغم ذلك، وبسبب النفوذ السياسي الكبير لهذه الدول، وخاصة الصين التي تتبنى مواقف صراعية مع الولايات المتحدة، الأمريكية فقد كانت هذه الدول قادرة على الالتفاف على العقوبات.(٣١)

وقد شهدت صادرات النفط الإيرانية انخفاضًا كبيرًا نتيجة لهذه العقوبات، إذ تراجعت من ٢.٥ مليون برميل يوميًا في عام ٢٠١٧ إلى حوالي مليون برميل في ٢٠١٨، ثم ارتفعت بشكل طفيف إلى مليون ونصف المليون برميل في بداية ٢٠١٩. ولكن في وقت لاحق، انخفضت الصادرات بشكل ملحوظ، إذ قدرت الكميات المصدرة بنحو ٥٠٠ ألف برميل يوميًا فقط وفقًا للتقارير الرسمية (٣٢)

في ظل الغموض الذي يكتنف تجارة النفط الإيرانية، يظهر بوضوح أن طهران استطاعت بفضل خبرتها الطويلة في الالتفاف على العقوبات أن تجد طرقًا غير رسمية لبيع النفط. فبجانب عدم اكتراث بعض الدول الكبيرة بالعقوبات الأميركية، فإن إيران استفادت من علاقاتها مع دول الجوار واستخدامها لأساليب معقدة في تهريب النفط، مثل عمليات النقل من سفينة إلى أخرى في عرض البحر، مع تعطيل أجهزة الإرسال والاستقبال لتفادي الكشف. هذه الأساليب جعلت من الصعب تتبع حجم صادرات النفط الإيرانية بدقة.(٣٣)

ومن ثم، تظهر تقارير إعلامية وتحليلات تشير إلى أن الكميات الحقيقية للنفط الإيراني المصدر تفوق بكثير التقديرات الرسمية، إذ يُعتقد أن الجزء الأكبر من النفط الإيراني يتم بيعه إلى الصين، ولكن عبر طرق غير مباشرة تتضمن دولًا مثل ماليزيا وإندونيسيا، فضلاً عن دول أخرى تُستخدم كوسائط لتوجيه هذه الصادرات، هذا يُعزز الاعتقاد بأن العقوبات الأميركية لم تكن فعالة تمامًا في الحد من تجارة النفط الإيراني.(٣٤)

وعلاوة على ذلك، يمكن تفسير هذا التراجع الظاهر في صادرات النفط الإيرانية على أنه جزء من استراتيجية إيرانية وقائية، تهدف إلى تقليل تأثير العقوبات على احتياطاتها النفطية. من الجدير بالذكر أن هذا الانخفاض في الصادرات قد حدث قبل تطبيق العقوبات الأخيرة، مما يوضح أن الأسباب تتجاوز تأثيرات العقوبات وتدخل في نطاق التحديات الداخلية والتكتيك السياسي والاستراتيجي الذي تتبعه طهران في مواجهة الأزمة الاقتصادية.

من المثير للاهتمام أن الاستراتيجية الأميركية الرامية إلى تصفير صادرات النفط الإيراني تزامنت مع هدف آخر يبدو متناقضًا، وهو الحد من التدخلات الإيرانية في المنطقة، فبينما كانت واشنطن تسعى لتقليص الإيرادات النفطية الإيرانية من خلال فرض العقوبات، أدّى ذلك إلى نتائج غير متوقعة أسهمت في زيادة التوترات الإقليمية.

وقد أظهرت الحكومة الإيرانية القدرة على الرد بقوة على الضغوط المفروضة عليها، فقد دفعت هذه الضغوط إيران إلى تصعيد ممارساتها العسكرية، مما كلف الإدارة الأميركية تبعات غير محسوبة، إذ تعرضت المصالح الأمريكية للتهديد الإيراني في المنطقة وهو ما ألقى بظلاله على الأمن البحري في المنطقة.(٣٥)

كما أن التصعيد لم يقتصر على هذه الحوادث، خاصة بعد أن أسقطت إيران طائرة أميركية مسيرة فوق مياه مضيق هرمز، مما كان من شأنه أن يؤدي إلى مواجهات عسكرية مباشرة بين البلدين. علاوة على ذلك، قام الحوثيون المدعومون من إيران في اليمن بشن هجمات على منشآت الغاز التابعة لشركة أرامكو في حقل الشيبة شرق المملكة العربية السعودية، وفي تطور آخر، استهدفت إيران منشأتين نفطيتين تابعتين لشركة أرامكو في مدينتي بقيق وخريص في أيلول ٢٠١٩، مما أبرز حجم التصعيد العسكري في المنطقة جرّاء الضغوط الاقتصادية والسياسية المستمرة.

هذه الحوادث تُظهر بوضوح أن الإستراتيجية الأميركية، التي كانت تهدف إلى فرض عزلة اقتصادية على إيران، قد أسهمت في إشعال توترات إقليمية وزيادة الأنشطة العسكرية الإيرانية، مما أثار تساؤلات حول مدى فعالية هذه السياسة في تحقيق أهدافها بشكل متوازن.

بشكل عام، كانت العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الإدارة الأميركية على إيران لها تأثيرات بالغة على الاقتصاد الإيراني، إذ أدت إلى تدهور ملحوظ في المؤشرات الاقتصادية الرئيسة، فقد بلغ التضخم في إيران نحو ٤١.٢% في عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠، وهي مستويات لم يشهدها الاقتصاد الإيراني منذ الثورة الإسلامية. كما تفاقم الركود الاقتصادي بشكل كبير، إذ تراجع إجمالي الناتج المحلي بنسبة ٧.٦%، بينما سجل الناتج المحلي غير النفطي نموًا ضئيلًا بنسبة ١.١% فقط(٢) (٣٦).

وقد تجلى هذا التأثير في انسحاب الكثير من الشركات العالمية من السوق الإيراني، نتيجة للمخاوف من تداعيات العقوبات الأميركية. مثالًا على ذلك، انسحبت شركة توتال الفرنسية، التي كانت قد دخلت السوق الإيراني فور توقيع الاتفاق النووي في إطار صفقة كبيرة لتطوير حقل "بارس الجنوبي"، ومع انسحاب توتال، استحوذت شركة النفط الوطنية الصينية (CNPC) على حصتها في الكونسورتيوم، لتصبح الشركة المسيطرة على المشروع(٣٧)

في هذا السياق، يمكن القول إن العقوبات الأميركية لم تقتصر على إضعاف الاقتصاد الإيراني فقط، بل أسهمت في تعزيز النفوذ الصيني في السوق الإيراني، إذ استفاد الصينيون من هذا الفراغ الذي خلفته الشركات الأوروبية. بذلك، تحولت العقوبات إلى سلاح ذي حدين، إذ ألقت بظلالها السلبية على الشركات الأوروبية التي كانت تأمل في استثمار موارد إيران، بينما شكلت في الوقت نفسه فرصة استراتيجية للصين لتعظيم استفادتها من تلك الظروف الاقتصادية غير المستقرة.

على الرغم من التحديات الاقتصادية العميقة التي واجهتها إيران نتيجة للعقوبات الاقتصادية، إلا أن خبرتها الطويلة في التعامل مع هذه الضغوط كانت أحد العوامل الرئيسة التي ساهمت في تقليص فعالية هذه العقوبات، فإيران تمتلك مهارات تكيف مرنة وقدرة على التكيف مع الأزمات، إذ طوَّرت مجموعة من التدابير التي ساعدتها على التخفيف من تأثير العقوبات الدولية، سواء تلك التي فرضتها الأمم المتحدة أو

الولايات المتحدة الأمريكية منذ الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، أدركت طهران أهمية تنويع استراتيجياتها الاقتصادية، ومن أبرز هذه الاستراتيجيات توقيع اتفاقيات سرية مع دول عدة في أميركا اللاتينية وآسيا وأفريقيا خلال فترة رئاسة أحمدي نجاد (٣٨)

علاوة على ذلك، نجحت إيران في تعزيز قدراتها المحلية في مجال عمليات التكرير وتوسيع مكوناتها المحلية ضمن منظومة الصناعات الوطنية، مما ساعدها على تقليل اعتمادها على واردات الطاقة. كما عملت إيران على توسيع نشاطاتها التجارية السرية، مستفيدة من شبكة علاقاتها الإقليمية في دول مثل العراق وسوريا. وفي هذا السياق، تبنت إيران مفهوم "اقتصاد المقاومة" الذي يركز على تعزيز الاكتفاء الذاتي كوسيلة لمواجهة تأثير العقوبات الأميركية. هذه السياسة الاقتصادية تمثل استراتيجية طويلة المدى تهدف إلى تقليل الاعتماد على الخارج وتحقيق استدامة اقتصادية محلية في ظل الضغوط الدولية.

اذاً يمكن القول إن العقوبات الاقتصادية التي فرضتها إدارة الرئيس دونالد ترامب على إيران كانت تتسم بتنوعها واتساع نطاقها، إذ طالت مجموعة واسعة من القطاعات الاقتصادية، المؤسسات الكبرى، والأفراد في إيران. وعلى الرغم من أن هذه العقوبات تُعد امتدادًا للسياسات التي اتبعتها الإدارات الأميركية السابقة في استخدام آلية العقوبات الاقتصادية، إلا أنها كانت الأشد تأثيرًا على الاقتصاد الإيراني، الذي شهد معدلات تضخم وبطالة غير مسبوقة نتيجة لذلك. من جهة أخرى، سعت ادارة ترامب إلى تقليص صادرات النفط الإيراني بشكل كامل، وهو هدف لم يكن من أولويات الإدارات الأمريكية السابقة، ربما بسبب إدراكها لصعوبة تحقيقه نظرًا لما يمثله النفط الإيراني من ضرورة اقتصادية للعالم، إن النفط الإيراني في السياسة الأميركية السابقة مثّل ورقة ضغط قابلة للمساومة، بينما اعتقدت إدارة ترامب أن بإمكانها تحقيق هدف التصفير بغض النظر عن تأثير ذلك على الاحتياجات العالمية أو الخبرات الإيرانية الطويلة في التحايل على العقوبات والتعامل معها بطرق تقلل من آثارها، وقد أسفرت هذه الاستراتيجية في النهاية عن عدم تحقيق الهدف المنشود بتصفير الصادرات النفطية الإيرانية.

المطلب الثاني: الانسحاب من الاتفاق النووي

جاء الانسحاب في وقت كانت فيه إيران تلتزم، وفقًا لتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تشرين الثاني ٢٠١٨، بالمتطلبات الجوهرية للاتفاق النووي، بل وأكدت الوكالة أن إيران كانت تمتثل لممارسات الضمانات التي تفرضها المعايير الدولية، من جانب آخر أسهم قرار الانسحاب في إضعاف الوضع القانوني للولايات المتحدة الأمريكية ضمن الإطار العام للاتفاق النووي، إذ بدا موقف الإدارة الأمريكية في ما يخص تفعيل آلية فض المنازعات غير متسق مع المبادئ القانونية المعترف بها دوليًا، علاوة على ذلك، أضرَّ هذا القرار بتقويض القيمة الجوهرية لتعددية الأطراف والمؤسسات الدولية، لا سيما الوكالات

التي تعمل على ضمان الأمن العالمي عبر منع انتشار الأسلحة النووية، مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مما أدى إلى تقليل فعالية هذه المنظمات في معالجة قضايا الأمن الدولي.(٣٩)

وأظهرت خطوة الانسحاب الامريكي من الاتفاق النووي الإيراني غيابًا للتفكير الاستراتيجي على المدى الطويل، إذ قامت الإدارة الأمريكية بتقييم المكاسب على مستوى الضيق الإقليمي والآني، دون النظر في النتائج المحتملة على سمعة ومكانة الولايات المتحدة الأمريكية في الساحة الدولية. هذا الانسحاب ألحق ضررًا بمصداقية واشنطن كونها شريكًا موثوقًا في الاتفاقيات الدولية، إذ تم تفسير القرار على أنه انتهاك لاتفاق دولي معتمد من الأمم المتحدة، فضلاعن موقف كوريا الشمالية التي كانت وشنطن تسعى لابرام اتفاقية معها بخصوص برنامجها النووي اصبحت كوريا مترددة وغير واثقة من الالتزامات الأمريكية في حال حصول الاتفاق مما جعل موقفها سلبيا بهذا الخصوص(٤٠).

وعلى الرغم من أن الإدارة الأميركية قدمت مبررات قوية للانسحاب من الاتفاق النووي، مشيرة إلى أهمية وأولويات تتعلق بالأمن القومي، فإن القرار يظل محاطًا بالعديد من التساؤلات بشأن مدى وعي صُنَّاعه بتداعياته ونتائجه. إن هذا القرار واحد من أكثر القرارات الأميركية المثيرة للجدل بسبب عدم قدرته على تحقيق أهدافه المعلنة، مثل إقناع إيران بالتوقيع على اتفاق جديد أو دفع الأطراف الأخرى للانسحاب من الاتفاق، وهو ما لم يحدث خلال مدة ولاية ترامب، علاوة على ذلك، انعكس هذا القرار بشكل سلبي على سمعة الولايات المتحدة الأمريكية كمؤسسة دولية تدافع عن احترام الاتفاقات الدولية، مما وضعها في وضع غير مرغوب فيه على الساحة العالمية، وأدى إلى تقليص دورها كقوة رائدة في النظام الدولي.

إن سلوك إدارة ترامب المتمثل في الانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني لم يقتصر على التأثير السلبي على مكانة الولايات المتحدة الأمريكية الدولية، التي كانت دومًا محطّ اهتمام الإدارات الأميركية المتعاقبة في الحفاظ عليها، بل أيضًا كشف عن ابتعاد ملحوظ عن نهج العمل المشترك والتعاون الدولي، هذا القرار أظهر تجاهلًا لمصالح الحلفاء الأوروبيين التقليديين الذين، تمسكوا بالاتفاق النووي خلافًا للتوقعات على الرغم من الضغوط الأميركية المتزايدة، وعلى الرغم من ترددهم في بعض الأحيان، فإن هذا التمسك بالاتفاق بقي ثابتًا طوال فترة الأربع سنوات، وهو ما تجاهلته الإدارة الأميركية. وأبرز تجسد لهذا الموقف كان في تصريح الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في اجتماع مجلس الأمن في أيلول ٢٠١٨، إذ أكد على في كلمته التي قال فيها.."كما كنا متحدين بشأن مسألة إيران باعتماد القرار(٢٢٣١) ، لكن هذا وقع في عام ٢٠١٥ ومنذ ذلك الحين، اختلفت مسارات الدول الموقعة على خطة العمل الشاملة المشتركة. ومع ذلك، أكرر، إنني مقتنع بأن الجميع على هذه الطاولة لا يزال لديهم الأهداف نفسها المتمثلة في منع إيران من حيازة أسلحة نووية، وضمان تحقق الغرض السلمي لبرنامجها النووي من خلال رقابة دولية صارمة. إن خطة العمل الشاملة المشتركة ليست مثالية، لكنها خطوة حاسمة في هذا الاتجاه."(٤١) وهنا

يلاحظ تمسك فرنسا وبقية الأطراف الموقعة على الاتفاق النووي بالاتفاق، مشددًا على أنه "خطوة حاسمة في منع إيران من امتلاك الأسلحة النووية"(٤٢)

وفي مسعى لتخفيف التأثيرات الاقتصادية السلبية التي نتجت عن انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الإيراني، عملت الدول الأوروبية على تقديم الدعم المالي لطهران علىالرغم من محدوديته وذلك في الربع الأخير من عام ٢٠١٨، إذ تم تخصيص نحو ١٨ مليون يورو من حزمة مساعدات إجمالية تقدر بـ٥٠ مليون يورو، بهدف تعويض الآثار الناتجة عن العقوبات الأميركية والمساهمة في إنقاذ الاتفاق النووي (٤٣)، علاوة على ذلك، بذلت هذه الدول جهودًا مستمرة لإيجاد آلية قانونية تمكِّن من استمرارية شراء النفط الإيراني، على الرغم من القيود الأميركية المفروضة (٤٤)

في الثاني عشر من سبتمبر عام ٢٠١٨، أصدر البرلمان الأوروبي قراره رقم ٢٢٧١، حيث أكد من جديد على الأهمية الاستراتيجية لخطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA) مع إيران، بوصفها إنجازًا دبلوماسيًا بارزًا واتفاقًا متعدد الأطراف يعكس التزام الاتحاد الأوروبي بالنهج الدبلوماسي متعدد الأطراف. وشدد القرار على أن الاتحاد الأوروبي يعدّ هذه الخطة ركيزة أساسية في النظام الدولي لمنع انتشار الأسلحة النووية وعنصرًا جوهريًا في تحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي.

كما أشار القرار إلى ضرورة معالجة بعض القضايا ذات الصلة، بما في ذلك برنامج الصواريخ الباليستية الإيراني، والتأثيرات الإقليمية لأنشطة إيران، فضلاً عن قضايا حقوق الإنسان وحقوق الأقليات داخل إيران. وفي سياق متصل، انتقد القرار بشدة انسحاب الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب من الاتفاق النووي من جانب واحد، وفرضه عقوبات خارج نطاق الحدود الإقليمية استهدفت الشركات الأوروبية العاملة في إيران. وأكد البرلمان الأوروبي عزمه على اتخاذ كافة التدابير الممكنة لحماية مصالحه الاقتصادية، وضمان عدم تأثر شركاته بتلك العقوبات.

وفي هذا السياق، أطلقت الدول الأوروبية، في ٣١/كانون الثاني ٢٠١٩، آلية "إينستكس" (Instex) لدعم المبادلات التجارية، وذلك بعدما رفضت بعض الدول الأوروبية آلية التعامل المالي (Special Purpose Vehicle–SPV) لعدم تضمنها ضمانات كافية تتعلق بالتصرفات الإيرانية. تهدف آلية "إينستكس" إلى توفير مسارات تجارية جديدة بين الشركات والبنوك الأوروبية التي تربطها علاقات تجارية مع إيران، إذ تتيح للدول الأوروبية في هذا الإطار تحويل صادرات إيران إلى ائتمان يمكن استخدامه لشراء منتجات من الموردين الأوروبيين (٤٥).

كما أظهر الأوروبيون اعتراضًا مستمرًا على الضغوط الأميركية بشأن العودة إلى فرض العقوبات الدولية المتعلقة برفع حظر التسلح على إيران، وذلك على الرغم من الخطوات التي اتخذتها طهران لتقليص التزاماتها النووية. ربما يعكس هذا الموقف الأوروبي قناعة بأن إيران، في ظل أوضاعها الاقتصادية

المتردية، غير قادرة على تنفيذ صفقات تسلح ضخمة، وقد أكدت الدول الأوروبية على أن الأولوية في الوقت الراهن ينبغي أن تكون موجهة نحو التعامل مع رفع الحظر المرتبط بالصواريخ الباليستية، المقرر في عام ٢٠٢٣ (٤٦)

وعلى الرغم من الأهمية البالغة التي يمثلها الاتفاق النووي بالنسبة للمجموعة الأوروبية، والتي كانت قد بذلت جهودًا دبلوماسية طويلة ومعقدة من أجل التوصل إليه، يمكن القول: إن الإدارة الأميركية لم تتمكن من فهم هذا البُعد أو التفاعل معه بشكل إيجابي. بالمقابل، كانت الإدارات الأميركية السابقة، مثل إدارة الرئيس جورج بوش الأبن، قد أدركت أهمية التنسيق مع الحلفاء الأوروبيين وأخذ مصالحهم في الاعتبار. إذ كانت هذه الإدارة قد تبنت سياسة العقوبات الأحادية تجاه إيران، لكنّها في الوقت نفسه كثفت الجهود الدبلوماسية مع الدول الأوروبية وغيرها، بهدف تعزيز الضغوط الأممية على طهران، مما أسفر عن إصدار قرارات أممية جديدة تعززت من موقف المجتمع الدولي ضد التقدم النووي الإيراني.

رغم ذلك شهدت إدارة ترامب تراجعًا كبيرًا في قدرتها الدبلوماسية، إذ لم تتمكن من تجنب اعتراضات كل من روسيا والصين في مجلس الأمن الدولي، فضلًا عن اعتراضات حلفائها الأوروبيين، فعندما حاولت الإدارة الأميركية تجديد قرار حظر بيع وشراء الأسلحة لإيران، استخدمت كل من روسيا والصين حق الفيتو ضد قرار تمديد هذا الحظر (٤٧).

على الرغم من التصريحات الأميركية التي أفادت بأن عقوبات الأمم المتحدة ستدخل حيز التنفيذ مجددًا، وأن أي دول تخالف هذه العقوبات ستواجه عواقب خطيرة، وهو ما كان يُعد تهديدًا صريحًا للحلفاء الأوروبيين وغيرهم، إلا أن هذه الجهود لم تُثمر. ففي ١٨ /تشرين الأول/٢٠٢٠، انتهت بشكل قانوني جميع القيود المفروضة على استيراد وتصدير الأسلحة من وإلى إيران، بما في ذلك الإجراءات والخدمات المالية ذات الصلة.(٤٨) وبالتالي، أسفرت هذه النتائج عن فشل الولايات المتحدة الأمريكية في إقناع مجلس الأمن بتمديد قرار حظر الأسلحة، مما أدى إلى استقالة المبعوث الأميركي الخاص لإيران، (برايان هوك)(٤٩)، في ضوء هذا الإخفاق.

لم تقتصر التداعيات الناتجة عن انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي على الأبعاد الدبلوماسية فقط، بل شملت أيضًا تدمير الثقة التي كانت قد بدأت إدارة أوباما في بنائها مع النظام الإيراني، وهي الثقة التي كانت تشكل إحدى المحفزات الأساسية لطهران للتوقيع على الاتفاق النووي في عام ٢٠١٥. وقد أسهم هذا الانسحاب في توسع نطاق العقوبات الأميركية ضد إيران، وبالرد على هذا الخطوة، شرعت إيران في التراجع عن كثير من التزاماتها التي كانت قد وافقت عليها بموجب الاتفاق النووي، وكان أحدث هذه التراجعات في نيسان ٢٠٢١، عندما أعلنت عن إنتاج نظير اليورانيوم ٢٣٥ بنسبة تصل إلى ٦٠% (٥٠).

كما سعت إدارة الرئيس ترامب إلى تقليص الدور الإيراني في مناطق نفوذها الإقليمي عبر تبني عدة استراتيجيات تميزت بتنوعها وصرامتها، إذ بلغت في بعض الحالات حدًا غير مسبوق مقارنة بالإدارات الأميركية السابقة. من بين هذه الاستراتيجيات فرض عقوبات مشددة على عدد من المسؤولين الإيرانيين البارزين، بما في ذلك المرشد الأعلى السيد علي خامنئي، وتنفيذ عمليات اغتيال تستهدف شخصيات إيرانية رفيعة. كما قامت الإدارة الأميركية بتوجيه ضربات قاسية ضد برنامج إيران للصواريخ الباليستية، إضافة إلى إدراج الحرس الثوري الإيراني ضمن قائمة المنظمات الإرهابية، وهو ما كان له تبعات كبيرة على تحركاته وأدواره الإقليمية. إلا أن هذه الإجراءات، على الرغم من شدتها، لم تنجح في تحقيق الهدف الأساس للإدارة الأميركية، ودفع طهران للجلوس على طاولة المفاوضات لإبرام اتفاق نووي جديد أو تغييرات جذرية في سياستها الإقليمية. ورغم أن بعض هذه التدابير قد أثرت جزئيًا على إيران وأدت إلى تراجع نفوذها في بعض المناطق، إلا أن الهدف الأوسع المتمثل في فرض تغييرات جذرية في سياسات إيران لم يتحقق بالصورة المطلوبة.

في سياق الجهود المبذولة للحد من تأثيرات النفوذ الإيراني في المنطقة، سعت إدارة ترامب إلى استهداف الحرس الثوري الإيراني بشكل خاص، في إطار استراتيجية شاملة لمواجهة طهران. على الرغم من أن الحرس الثوري كان ضمن الأهداف الاستراتيجية لهذه الإدارة، وتم العمل على تجفيف مصادر تمويله وحشد الدعم الدولي لإدانته، فإن طريقة تنفيذ هذا الهدف لم تختلف بشكل كبير عن السياسات التي اتبعتها الإدارات الأميركية السابقة. كما أن هذا التوجه جاء ضمن سلسلة من التضاربات الاستراتيجية التي شابت السياسات الأميركية تجاه إيران.(٥١)

من المهم الإشارة إلى أن قرار الانسحاب من الاتفاق النووي كان له تأثير مغاير لما كان متوقعًا، إذ أسهم في تعزيز دور الحرس الثوري الإيراني في ظل بيئة ضغوطات وعقوبات مستمرة. ورغم أن تجفيف مصادر تمويل الحرس الثوري كان يُعدّ هدفًا رئيسًا للإدارة الأميركية، إلا أن الإعلان في أبريل/نيسان ٢٠١٩ عن إدراجه في قائمة المنظمات الإرهابية الأجنبية التابعة لوزارة الخارجية الأميركية، لم يكن كافيًا لتحقيق هذا الهدف بشكل فعّال. يعود ذلك إلى أن الإدارة الأميركية لم تُقدّر بشكل كامل الخصائص الفريدة للحرس الثوري، وخاصةً قدراته الكبيرة في الالتفاف والمراوغة، مما جعل من الصعب تحديد عمق تأثيره وتغلغله في الاقتصاد الإيراني. هذا الغموض في هيكليته وموارده الاقتصادية جعل من الصعب إثبات تورطه المادي في دعم الأنشطة الإرهابية بشكل قاطع، وهو ما جعله يستمر في كونه أحد أبرز مراكز القوة في إيران(٥٢)

علاوة على ذلك، فقد قامت الحكومة الإيرانية بزيادة مخصصات الحرس الثوري في ميزانية الدولة، إذ ارتفعت المخصصات المالية لهذا القطاع في ميزانية عام ٢٠١٨ مقارنة مع عام ٢٠١٧، واستمرت بزيادة هذه المخصصات بشكل أكبر في ميزانية عام ٢٠١٩ . (٥٣)

في هذا السياق تحديدًا، يظهر أن إدارة الرئيس دونالد ترامب لم تستفد بما فيه الكفاية من الدروس المستخلصة من التجارب السابقة في التعامل مع الحرس الثوري الإيراني، خاصة فيما يتعلق بسياسات الضغوط والعقوبات، التي أثبتت فشلها في الحد من قدرات الحرس الثوري. ففي عام ٢٠٠٧، تم تصنيف الحرس الثوري الإيراني بموجب الأمر التنفيذي رقم (١٣٣٨٢) ككيان ضالع في الأنشطة (الإرهابية) ، كما قامت وزارة الخزانة الأميركية بحظر أنشطة تسعة كيانات وخمسة أفراد تابعين له. فضلاً عن ذلك، خصَّصت وزارة الخزانة الأميركية فيلق القدس، الجناح المسؤول عن العمليات العسكرية الخارجية للحرس الثوري، بالأمر التنفيذي رقم (١٣٢٢٤)، إذ صنَّفته كممول رئيس (للإرهاب) بسبب تقديمه الدعم المالي لحركة طالبان والمنظمات المسلحة الأخرى. كما أدرجت عناصر من الحرس الثوري الإيراني ووزارة الدفاع الإيرانية في مرفقات قراري مجلس الأمن الدولي (١٧٣٧ و١٧٤٧)، التي تطالب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتجميد أصول الكيانات والأفراد المدرجين في هذه القرارات، بما في ذلك الأصول التي تملكها هذه الكيانات أو التي تسيطر عليها، فضلاً عن منع تقديم الأموال أو الموارد الاقتصادية لهم(٥٦)

ومع ذلك، استمر الحرس الثوري الإيراني في ممارسة أنشطته في ظل هذه العقوبات، مستخدمًا أساليب سرية متنوعة لضمان استمرار تنفيذ مهامه، وقد واصل أيضًا تطوير وتجربة صواريخ باليستية، وهو ما عُدّ أحد الأسباب الرئيسة التي دفعت الإدارة الأميركية للانسحاب من الاتفاق النووي، على سبيل المثال، قامت إيران بإجراء اختبارات على صواريخ باليستية مثل "هرمز-٢" التي تمتاز بقدرتها على تدمير الأهداف البحرية،(٥٧) فضلاً عن إطلاق صواريخ"قيام"و"ذو الفقار"أرض-أرض متوسطة المدى من قواعد الحرس الثوري في محافظات كرمانشاه وكردستان الغربية، التي استهدفت مقرات ومستودعات الأسلحة والذخائر والمعدات اللوجستية التابعة لتنظيم الدولة (داعش) في منطقة دير الزور الواقعة على الحدود السورية-العراقية(٥٨)

مما تقدم يتضح أن سياسة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تجاه الملف النووي الإيراني كانت مختلفة تمامًا عن سياسات الإدارات الأمريكية السابقة، إذ تبنَّى نهجًا يعتمد على فرض السياسات بشكل قسري، بعيدًا عن آليات التوافق الدولي والتعاون المشترك أو حتى مراعاة مصالح الحلفاء التقليديين. هذا التوجه أدى إلى تقويض مكانة الولايات المتحدة الأمريكية كدولة عظمى، بل وأضعف قدرتها على التأثير في الساحة الدولية. إضافة إلى ذلك، لم تتمكن إدارة ترامب من تحقيق أي من أهدافها، سواءً من خلال التوصل إلى اتفاق نووي جديد مع طهران أو إقناع إيران بالانسحاب من الاتفاق. بل على العكس، أسفر

انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق عن تكاليف دبلوماسية كبيرة، مما أدخل أميركا في حالة شبه عزلة دولية، إذ أخفقت الإدارة في تقدير تداعيات هذا الانسحاب بشكل شامل، سواء على إيران أو على بقية الأطراف المشاركة في الاتفاق، فضلاً عن اضطراب كبير أثر في الحالة الأمنية في منطقة الخليج العربي.

الخاتمة:

خلال مرحلة إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الأولى، اتبعت السياسة الأمريكية تجاه إيران نهجًا متشددًا قائمًا على ممارسة الضغط الأقصى، وهو ما تمثل في عدة خطوات استراتيجية كان لها تأثيرات بارزة على الأمن القومي في المنطقة الإقليمية. أبرز ملامح هذه السياسة تمثل في الانسحاب الأحادي من الاتفاق النووي الإيراني في آيار ٢٠١٨، ما عُدّ خطوة أساسية لتقويض البرنامج النووي الإيراني. وقد تبع ذلك فرض سلسلة من العقوبات الاقتصادية القاسية، التي استهدفت القطاعات النفطية والمالية الإيرانية، فضلاً عن تصنيف الحرس الثوري الإيراني كمنظمة (إرهابية).

إن أحد أبرز أهداف سياسة ترامب تجاه إيران هو تقليص نفوذها الإقليمي، وإضعاف إيران، ودعم حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط. وقد تضمنت هذه السياسة أيضًا فرض عقوبات على مسؤولين إيرانيين بارزين، إضافة إلى استهداف برنامج إيران الصاروخي الباليستي.

لكن هذه السياسة أسفرت عن تأثيرات معقدة على الأمن الإقليمي، على الرغم من أن الضغوط المالية والاقتصادية كانت تهدف إلى إضعاف إيران، فإنها أدت إلى تصعيد التوترات العسكرية في المنطقة، إذ زادت الأنشطة العسكرية الإيرانية في بعض مناطق نفوذها مثل العراق وسوريا. وعلى الرغم من أن العقوبات قد قللت من بعض جوانب القدرة الاقتصادية الإيرانية، إلا أن إيران نجحت في التكيف مع هذه الظروف، من خلال تعزيز تحالفاتها مع دول مثل روسيا والصين، فضلاً عن استخدام أساليب غير تقليدية مثل التجارة السرية والتوسع في قدرتها العسكرية في مجالات مثل الصواريخ الباليستية.

بينما نجحت سياسة الضغط الأقصى في تقليص بعض مجالات النفوذ الإيراني، إلا أن تأثيراتها كانت مزيجًا من تقليص التحديات المباشرة للأمن القومي الأمريكي في بعض الجوانب، وزيادة تعقيد الوضع الأمني في المنطقة، ما دفع إلى تجدد التوترات والعنف في المناطق الإقليمية والعالم.

بالنتيجة، يمكن إثبات فرضية البحث التي ذهبت إلى أن السياسة الأمريكية في مرحلة إدارة ترامب الأولى تجاه إيران أدت إلى التصعيد والتوتر في الخليج والمنطقة الإقليمية، ولم تتمكن من تحقيق الغاية في

إجبار إيران على مفاوضات جديدة. لذلك يمكن وصف سياسة ترامب في تلك المرحلة بأنها لا تتصف بالوضوح أو الرؤية الاستراتيجية التي تحقق السلام ومصالح الدول الإقليمية والعالمية.

الهوامش:

١) غازي العريضي ، إدارة الإرهاب : الآثار الكارثية المدمرة لإدارة بوش في العالم وفي الشرق الأوسط ، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ٢٠٠٩ ، ص١٦٩. للمزيد ينظر:

Tom Sauer، Coircive Diplomacy by The Eu: The Iranian Nuclear Weapons Crisis، Third World Quarterly، University of Antwerp، vol. 28، No. 3، 2007، p. 617; Erik Jessen، EUROPEAN DIPLOMACY IN THE INN NUCLEAR NEGOTIATIONS: What Impact Did It Have ?، Etudes Politiques et de gouvernance Européennes Bruges Political Research Papers، Belgium، No 61، October 2017، P.7.

٢) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، التقرير الاستراتيجي العربي، ٢٠٠٤ –٢٠٠٥،القاهرة ٢٠٠٥، ص ٢١٣–٢١٥. للمزيد يُنظر خطاب جورج بوش الذي وصف فيه إيران والعراق وكوريا الشمالية بـ "محور الشر" متاح على الرابط:

George W. Bush، "state of the union address" delivered at the U.S. Capitol، Washington، D.C.، January 29، 2002.

٣) حسن قطامش،الموقف الإيراني من حرب أمريكا لأفغانستان، مجلة البيان الالكترونية: متاح على الرابط:
https://www.albayan.co.uk/article2.aspx?ID=2962

٤) أيمن يوسف، إيران في الحسابات الاستراتيجية الأمريكي من الاحتواء المزدوج إلى الشرق الاوسط الجديد، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، جنين فلسطين،المجلد ٥، العدد١، ٢٠٠٨، ص١٧٢.

5) Rachel Friedman، Confronting Iran، National Review، Vol.57، No.3، February 2005، P.36

6) John Richardson، "The Secret History of the Impending War with Iran That the White House Doesn't Want You to Know،" Esquire، 18 October 2007، "accessed August 1، 2020". https://bit.ly/3uDLzns.

٧) ريتا فرج، إيران والنفوذ الإقليمي من الخمينية إلى النجادية، "دراسة ضمن كتاب إيران بين ثورتين"، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي، ٢٠١٣م ، ص٤٣٦– ٤٣٧.

٨) تريتا بارزي، حلف المصالح المشتركة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٦ ص١١٦.

٩) أحمد فليح حسين الجبوري، الموقف الإيراني من الاحتلال الامريكي للعراق ٢٠٠٣، مجلة مدارات إيرانية، المجلد٤، العدد١٦، يونيو/حزيران٢٠٢٢، ص٩٩.

١٠) كرايسز كروب، إيران في العراق ما مدى النفوذ، تقرير الشرق الاوسط رقم ٣٨، ٢٠٠٥، ص١٢.

١١) القرار ١٦٩٦ لسنة ٢٠٠٦ الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٥٠٠، المعقودة في ٣١ تموز ٢٠٠٦ متاح على الرابط:

https://main.un.org/securitycouncil/ar/s/res/1696-%282006%29

12) Security Council، "Resolution 1747 (2007)،" United Nations، March 24، 2007، "accessed August 1، 2020". http://cutt.us/ELJsH

١٣) مازن أحمد صدقي، السياسة الخارجية الأمريكية بين التغيير والاستمرارية في عهد إدارتي جورج بوش الأبن الثانية وباراك أوباما الأولى ٢٠٠٤– ٢٠١٢ مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،العدد٣، ٢٠١٦، ص١٢٠.

١٤) عبد الحسين شعبان، في ثلاثية الإرهاب الدولي.. المراوحة والمناورة ومحاور التوظيف، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد،العدد ٧، تشرين ٢٠١٣، ص١١.

١٥) محمد عبيد، البرنامج الصاروخي الإيراني: تلاقي الموقفين الرافضين لكل من أوباما وترامب، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، مجلد ٣٤، عدد٢، ٢٠٢٠، ص ١٠٨ وما بعدها.

١٦) سيد على محمود غنيم، استراتيجيات الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية، كلية تجارة، جامعة بورسعيد، مجلد ٢١، العدد٤، أكتوبر ٢٠٢٠، ص٣١٠.

17) The White House، "National Security Strategy of the United States of America،" December 2017، pp. 2-3، accessed on 27/12/2017، at: http://bit.ly/2CzLLd7

للمزيد ينظر: إستراتيجية الأمن القومي لإدارة ترامب: هل تحمل جديدًا؟، سلسلة: تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة الدراسات السياسية، قطر ٢٠١٧ ، ص١.

18) Matthew Kroenig، "The Return of the Pressure Track: The Trump Administration and the Iran Nuclear Deal،" Diplomacy&Statecraft 29، no.1، 2018، pp: 102.

١٩) محمد كمال، رهانات أمريكا وإيران، جريدة الأهرام، ٢٨ يوليو ٢٠١٩.

٢٠) فاطمة هارون العمارات، العلاقات الإيرانية الروسية وابعادها على الأمن القومي العربي ٢٠١١–٢٠١٨، عمان، دار الخليج للنشر والتوزيع، ٢٠٢١، ص ٩٧.

٢١) فاطمة هارون العمارات، العلاقات الإيرانية الروسية وابعادها على الأمن القومي العربي ٢٠١١–٢٠١٨، دار الخليج للنشر والتوزيع،عمان، ٢٠٢١، ص ٩٧

٢٢) (مايكل فلين أو مايكل تي فلينMichael T. Flynn) هو جنرال أمريكي متقاعد، من مواليد 1958 ومستشار الأمن القومي الأمريكي السابق في مدة ولاية إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، شغل مناصب عسكرية عديدة، كان آخرها منصب رئيس وكالة استخبارات الدفاع منذ يوليو٢٠١٢–١٠١٤، قام بدور استخباراتي مهم في الحرب على أفغانستان والعراق، طُرح اسمه ضمن الأسماء المرشحة للفوز بمنصب نائب الرئيس في حملة المرشح الجمهوري دونالد ترامب، ولكن ترامب اختار مايك بنس بدلًا منه. وبعد فوز ترامب في الانتخابات الرئاسية الأمريكية 2016؛ اختاره ليكون مستشارًا للأمن القومي،
" https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2016/11/20/%D9%85%

٢٣) (جيف سيشنزJeff Sessions) سياسي أمريكي جمهوري والمدعي العام الـ ٨٤ للولايات المتحدة، خدم في مجلس الشيوخ الأمريكي كعضو عن ولاية ألاباما في الفترة من 1997حتى عام 2017، وعضو في الحزب الجمهوري. من عام 1981إلى عام 1993، كما شغل منصب المدعي الاتحادي للمنطقة الجنوبية من ولاية ألاباما، انتخب كعضو في مجلس الشيوخ الأمريكي عن ولاية ألاباما في العام 1996، واعتبر من أوائل المؤيدين في حملة الانتخابات الرئاسية لدونالد ترامب في عام 2016، وفي تشرين الثاني عام 2016، رشّحه الرئيس

المنتخب دونالد ترامب لمنصب النائب العام في الولايات المتحدة. وأكد مجلس الشيوخ التعيين في ٨ فبراير وتولى مهام منصبه رسمياً في اليوم التالي بعد ادائه لليمين الدستورية.
https://www.aljazeera.net/news/2017/2/9/%D8%A7

٢٤) "مايك بومبيو واسمه مايكل ريتشارد بومبيو (Michael Richard Pompeo)؛ سياسي أمريكي ورجل أعمال ووزير الخارجية الأمريكي السابق، شغل سابقاً منصب مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، وكان عضواً بمجلس النواب الأمريكي عن ولاية كانساس من العام ٢٠١١ وحتى ٢٠١٧، كما كان عضواً في حركة حزب الشاي داخل الحزب الجمهوري، وعضواً باللجنة الوطنية للحزب الجمهوري. في ١٣ مارس ٢٠١٨ أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب نيته ترشيح بومبيو لشغل منصب وزير الخارجية خلفاً للوزير ريكس تيلرسون، وأقر مجلس الشيوخ التعيين في يوم ٢٦ أبريل ٢٠١٨ وتولي مهام منصبه رسمياً في نفس اليوم."
https://ar.wikipedia.org/wiki.

٢٥) مصطفى جابر العلواني، العقوبات الأمريكية، وأثرها على: فاعلية الدور الإيراني في المنطقة، وفي مستقبل النظام الدولي، مركز رؤية للبحوث والدراسات، سبتمبر ٢٠١٨، متاح على الرابط:
https://ruyaa.cc/Page/8734.

٢٦) فتحي جبريل عبد السلام لوجلي، موقف دول مجلس التعاون الخليجي من الاتفاق النووي الإيراني، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، المجلد الثامن، ملحق العدد الرابع، ٢٠١٧، ص ٥١٣-٥١٧.

٢٧) تقدير موقف، الموقف الاسرائيلي من الاتفاق النووي الإيراني، المركز العربي للابحاث والدراسات السياسية، الدوحة قطر،تموز ٢٠١٥، ص٣.

٢٨) وثيقة الأمر التنفيذي للرئيس الأميركي ترامب رقم (١٣٨٤٦) لسنة ٢٠١٨، متاح على الرابط:
http://cutt.us/fdRQm

٢٩) السيد علي خامنئي هو المرشد الأعلى لجمهورية إيران الإسلامية منذ عام 1989، وهو أعلى سلطة سياسية ودينية في البلاد. وُلد في ١٧ يوليو 1939في مدينة مشهد، ودرس العلوم الدينية في الحوزة العلمية بمدينة قم. كان من أبرز الشخصيات في الثورة الإيرانية عام 1979التي أطاحت بنظام الشاه محمد رضا بهلوي، شغل منصب رئيس الجمهورية الإيرانية من 1981إلى 1989 . تولّى منصب المرشد الأعلى بعد وفاة آية الله الخميني عام 1989، ليصبح القائد الأعلى للقوات المسلحة والمسؤول عن السياسات الكبرى في إيران يُعرف السيد علي خامنئي بمواقفه المناهضة للولايات المتحدة كما يعد السيد خامنئي أحد أكثر الشخصيات تأثيرًا في الشرق الأوسط، من خلال قيادته لسياسة الجمهورية الاسلامية الإيرانية.

٣٠) محمد جواد ظريف هو دبلوماسي إيراني بارز ووزير الخارجية الإيراني الأسبق. وُلد في ٧ يناير ١٩٦٠ في طهران، وتولى منصب وزير الخارجية في إيران من عام ٢٠١٣ إلى ٢٠٢١ خلال فترة رئاسة حسن روحاني. أدى دورًا رئيسًا في المفاوضات التي أدت إلى إبرام الاتفاق النووي الإيراني (خطة العمل الشاملة المشتركة – JCPOA) مع القوى العالمية في عام ٢٠١٥. . ظريف حاصل على درجة الدكتوراه في القانون والعلاقات الدولية من جامعة

دنفر بالولايات المتحدة الأمريكية، وشغل عدة مناصب دبلوماسية، أبرزها ممثّل إيران الدائم لدى الأمم المتحدة (٢٠٠٢-٢٠٠٧). يُعرف بمهاراته التفاوضية ودوره في تحسين علاقات إيران الخارجية.

31) Colin Dwyer، "U.S. is About to Reinstate Iran Sanctions. Here's What That Means،" November 2، 2018، https://www.npr.org/2018/11/02/663377999/u-s-is-days-away-from-reinstating-iran-sanctions-heres-what-that-means، Access Date November 23، 2018.

٣٢) العقوبات ضد إيران: الولايات المتحدة تتوعد طهران بضغط لا هوادة فيه"، قناة البي بي سي العربية ٦/نوفمبر/ ٢٠١٨، متاح على الرابط:

http://www.bbc.com/arabic/world-46105923.

٣٣) محمد السمهوري، هل تؤدي العقوبات الاوربية الأمريكية إلى تراجع إيران عن برنامجها النووي؟ المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية، وحدة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية (ESS)القاهرة، يونيو ٢٠١٢،ص٦.

٣٤) فايننشال تايمز: صادرات نفط إيران عند أعلى مستوى في ٦ سنوات رغم العقوبات، موقع الجزيرة نت، متاح على الرابط:

https://www-aljazeera-net.cdn.ampproject.org/v/

٣٥) عمران عمر علي- ادريس احمد حسن، سياسة الضغط الامريكي وعقوباتها في تغير سلوك إيران، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة دهوك، العدد٦٣، حزيران ٢٠٢٢، ص٦٠-٦١.

٣٦) البنك الدولي، متاح على الرابط:

https://cutt.us/lqVCq.

٣٦) عرفات جرغون، العلاقات الإيرانية الخليجية: الصراع، الانفراج، التوتر، القاهرة، دار العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٦، ص ٧٩.

٣٨) فرانكي ستورم، استمرار في القيادة والمشاركة في تحمل الاخطاء، مجلة افاق المستقبل، العدد الرابع، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابريل، ٢٠١٠، ص٣٨.

٣٩) عوض بن سعيد باقوير، الانسحاب من الاتفاق النووي.. ودور المجتمع الدولي، جريدة عمان الألكترونية، متاح على الرابط:

https://www.omandaily.om/print-article?articleId=83404

٤٠) ليلى لعلالي، "النووي الإيراني.. هل تقاوم أوروبا ضغوط ترامب؟"، الجزيرة نت، ١٢/٥/٢٠١٨، شوهد في ٢١/٥/٢٠١٨، في:

https://goo.gl/D1fSeS

فيما يخص موقف كوريا الشمالية ينظر:

David Usborne، "Trump promised and delivered on Iran. Never mind that he fabricated and misled all along the way،" The Independent، May 8، 2018، accessed on 21/5/2018، at: https://goo.gl/7WPYzy

Mark Landler، "Trump Abandons Iran Nuclear Deal He Long Scorned،" The New York Times، May 8، 2018، at: https://goo.gl/NQvjcn

41) The European Parliament، P8_TA(2018) 0342 State of EU-US relations European Parliament resolution of 12 September 2018 on the state of EUUS relations (2017/2271(INI)). The European Parliament، P8_ta (2018) 0342 S State of Eu-US Relations European Parliament Resolution of 12 September 2018 on the state of EUUS Relations (2017/2271) (INI).

٤٢) جلسة مجلس الأمن رقم (٨٣٦٢) ، صون السلام والأمن الدوليين، نيويورك ٢٦/ايلول/٢٠١٨، ص٤. متاح على الرابط: https://bit.ly/34xzK7R.

43) Daneil Schwammenthal، "Europe، the US and the Iran Deal: The Need to Resolve Transatlantic Disagreements،"October 30، 2018، https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/1781685818808713، Access Date November 1، 2018.

44) Daniel Schwammenthal، Europe، the US and the Iran deal: The need to resolve transatlantic disagreements، journal European View، 2018، Vol. 17(2) ، Belgium ، p212. Judy Dempsey، "Judy Asks: Can the Iran Nuclear Deal Be Rescued?"، November 8، 2018، https://carnegieeurope.eu/strategiceurope/77672، Access Date November 30، 2018.

٤٥) على الدين هلال " هجمات أرامكو والصراع الممتد بين أمريكا وإيران"، مقالات، وكالة العين الإخبارية، https://al-ain.com/article/aramco-attacks-prolonged-conflict-america-iran

46) Tarja Cronberg، No EU، no Iran deal: the EU's choice between multilateralism and the transatlantic link، Journal The Nonproliferation Review، VOL. 24، NO. 3–4، p.255.

٤٧) "تحرك روسي صيني لحماية إيران من العقوبات الأممية وحظر الأسلحة"، الشرق الأوسط، العدد ١٥١٧١، ١١ حزيران ٢٠٢٠.

48) Cameron Rotblat، "Weaponizing the Plumbing: Dollar Diplomacy، Yuan Internationalization، and the Future of Financial Sanctions،" 2017، pp: 313.

٤٩) برايان هوك (Brian H. Hook) هو محامٍ أمريكي وُلد في ٤ يونيو ١٩٦٨. شغل عدة مناصب حكومية بارزة، بما في ذلك عمله في وزارة الخارجية الأمريكية خلال إدارة الرئيس جورج بوش الأبن، خلال إدارة الرئيس دونالد ترامب الأولى (٢٠١٧–٢٠٢١)، برز برايان هوك كأحد الشخصيات الرئيسة في صياغة وتنفيذ السياسة الأمريكية تجاه إيران، في عام ٢٠١٨، عيّنه وزير الخارجية مايك بومبيو مبعوثًا خاصًا لإيران ورئيسًا لمجموعة العمل الخاصة بإيران في وزارة الخارجية الأمريكية، كان هوك مسؤولاً عن تنسيق جهود "حملة الضغط القصوى" التي هدفت إلى تغيير سلوك النظام الإيراني من خلال فرض عقوبات اقتصادية وسياسية صارمة. كما لعب دورًا محوريًا في انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الإيراني لعام ٢٠١٥، معتبرًا أن الاتفاق لم يحقق الأهداف المرجوة في كبح أنشطة إيران النووية والإقليمية.

٥٠) إيران تعلن استخلاص أول كميات من اليورانيوم المخصب بنسبة ٦٠ %، صحيفة الشرق الاوسط، ١٦/ابريل/٢٠٢١. متاح على الرابط:

https://aawsat.com/home/article/2923361/

٥١) المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، الشهيد سليماني في خطاب اعدائه– ثلاث قراءات، الجمعية اللبنانية للفون رسالات، مطبعة دار المجد، كانون الثاني ٢٠٢١، ص ٦٥.

٥٢) صحيفة الخليج، صحيفة أمريكية: الحرس الثوري الإيراني ما زال قادراً على تجنب العقوبات، 17/حزيران/ 2017، متاح على الرابط:

http://khaleej.online/gYDJqR

٥٣) جينيفر تشاندلر، فك شفرة الإنفاق العسكري الإيرانيّ: الثغرات والمؤشّرات الجديدة، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، ٥ /ديسمبر/ ٢٠١٨، متاح إلى الرابط:

https://rasanah-iiis.org/%D9

٥٤) هذا التعبير حسب توصيف الادارة الأمريكية التي تعد مناصرة المظلوم عمل إرهابي.

٥٥) السبب ذاته في أعلاه: التعبير حسب توصيف الإدارة الأمريكية التي تعد مناصرة المظلوم عمل ارهابي.

٥٦) "إيران تخفض نفقات الدفاع وترفعها للحرس الثوري بموازنة ٢٠١٩"، وكالة أنباء الأناضول، ٢٩ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨، متاح على الرابط:

https://cutt.us/1eIpT.

٥٧) هرمز ٢.. صاروخ إيراني جديد في غمرة التوتر مع واشنطن، قناة – سكاينيوزعربية، /10آذار/2017، متاح على الرابط:

https://www.skynewsarabia.com/world/925609

٥٨) فرزين نديمي، إيران تطلق صواريخ على أهداف تنظيم «الدولة الإسلامية» في سوريا للمرة الثانية، تحليل السياسات، المرصد السياسي ٣٠٢٢، معهد واشنطن، نيويورك 2018، ص١.